A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/682
25 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في التقرير الذي قدمه مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين(١) . وكان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/44/6) . وتلقّت اللجنة معلومات إضافية من أمانة الصندوق ، ومن ممثلي الأمين العام فيما يتعلق باستثمارات الصندوق .

أولا - المسائل الاكتوارية

٢ - تناقش الفقرات من ١١ إلى ٢٦ من تقرير المجلس التقييم الاكتواري للصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وكما ذُكر في الفقرة ١١ من التقرير ، فإن "الغرض الأساسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية أو المقدَّرة في المستقبل كافية لسداد التزاماته" .

٣ - وكما ذُكر في الفقرة ١٣ من تقرير المجلس ، فإن التقييم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، "يستند إلى الافتراضات الاكتوارية التي اعتمدتها اللجنة الدائمة بالنيابة عن المجلس في حزيران/يونيه ١٩٨٨ وطبقا للوائح والقواعد الإدارية للصندوق السارية وقت إجراء التقييم ، ولكن مع مراعاة نسبة الاشتراك التي ستطبق اعتبارا من

١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أي نسبة ٢٢,٥ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي" . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نفس مجموعات الافتراضات الاقتصادية قد استخدمت في التقييم التاسع عشر الذي غطى الفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ولكن مع استخدام افتراض نمو مختلف للتقييم "العادي" حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ .

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩ من تقرير المجلس أن "مجموع الانخفاض في الخلل على مدى الفترة الممتدة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بلغ نسبة ٣,١١ في المائة (من ٦,٨٣ إلى ٣,٧١ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي) . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة من تحليل ذلك الانخفاض في الفقرة ١٩ أن العوامل التي خفضت الخلل بنسبة ٧,٩٣ في المائة (٦,٣ في المائة من تدابير الاقتصاد ومن الزيادات في نسبة الاشتراك التي تحمّلها كل من المشتركين والمنظمات الأعضاء ، و ١,٦٣ في المائة من التغييرات في الخبرة) قد وازنها بدرجة كبيرة عاملان زادا من الخلل بنسبة ٤,٨٣ في المائة ؛ هما التغييرات في الافتراضات الديموغرافية (١,٨٩ في المائة) والفائدة المتراكمة على الخلل المستمر (٢,٩٣ في المائة) . وكما ورد في الفقرة ٢٦ ، من المقدَّر أن ترتفع الفائدة المتراكمة بنسبة ٠,٧ في المائة خلال العامين القادمين .

٥ - وفي هذا الصدد ، وكما ذُكر في الفقرة ٣١ من تقرير المجلس ، طلبت الجمعية العامة من المجلس في قرارها ٣٢٢/٤٢ ، المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، في جملة أمور ، "أن يواصل دراسة كل التدابير الممكنة لاستعادة التوازن الاكتواري للصندوق في الأجل الطويل ، مراعيا استصواب تجنُّب حدوث زيادات أخرى في نسبة الاشتراك" . وطلب إلى الصندوق أيضا "أن يقدم تقريرا مؤقتا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين وأن يقوم ، على أية حال ، بإتمام دراسته كي يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين" .

٦ - وتناقش الفقرات من ٣٢ إلى ٤٤ من التقرير الحالي للمجلس النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها التقرير المؤقت السالف الذكر[٢] الذي قدمته اللجنة الدائمة بالنيابة عن المجلس إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، فضلا عن خلاصة التدابير التي اتخذت بالفعل لتقليل العجز الاكتواري . وكما ذُكر في الفقرة ٤ أعلاه ، فإن الأثر الايجابي الذي أحدثته تلك التدابير على العجز قد وازنته بدرجة كبيرة التغييرات في الافتراضات الديموغرافية المبنية على تقديرات الخبرة الفعلية على مدى سنوات ، وعلى الفائدة المتراكمة على الخلل المستمر .

٧ - وتتناول الفقرات من ٤٥ إلى ٦٠ من تقرير المجلس التدابير العلاجية الأخرى التي نظر فيها المجلس والوفورات الاكتوارية المصاحبة التي ستنتج عنها . وكما ذُكر في الفقرة ٦٢ ، "قرر المجلس بتوافق الآراء ... بعد مفاوضات مسهبة ... بشأن الهدف المتفق عليه المتمثل في وضع مجموعة من التدابير التي تؤدي فعليا إلى إزالة الخلل الاكتواري في الأجل الطويل وإلى توفير فترة من الاستقرار ، ... أن يوصي في هذه المرحلة بالمجموعة التالية من التدابير" :

التدابير	الوفورات الاكتوارية (النسبة المئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي)
(أ) زيادة سن التقاعد العادي بموجب النظام الأساسي للصندوق من ٦٠ إلى ٦٢ للمشتركين الجدد	١,٢٧
(ب) إلغاء تسويات تكلفة المعيشة بالنسبة لاستحقاقات التقاعد المؤجل المقبلة حتى يصل المشترك الذي انتهت خدمته إلى سن ٥٥ بدلا من ٥٠	٠,٩١
(ج) في حالات التقاعد المبكر ، زيادة عامل التخفيض إلى ٦ في المائة سنويا في سن ٥٥ و ٥٦ للمشتركين الجدد مع الاحتفاظ بسن ٥٥ بوصفه سن التقاعد المبكر	٠,١٦
(د) زيادة نسبة الاشتراك من ٢٢,٥ في المائة إلى ٢٣,٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي	١,٢٠
المجموع	٣,٥٤

٨ - وفي الفقرة ٦٧ يشدد المجلس على أن المجموعة السالفة الذكر "تمثل حصيلة مفاوضات متوازنة بدقة" (بين أعضاء يمثلون الجمعية العامة وهيئات الادارة الأخرى ، والأمين العام والمديرين التنفيذيين الآخرين ، والمشتركين) وأنه ينبغي النظر فيها ككل . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في حالة اعتماد مجموعة التدابير ، فإن الخلل الحالي البالغ ٣,٧١ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي سينخفض بنسبة ٣,٥٤ في المائة إلى ٠,١٧ في المائة ؛ وكما ذُكر في الفقرة ٦٤ من تقرير المجلس "سيصبح ضمن نطاق مقبول" .

٩ - وكما ذُكر في الفقرة ٦٣ من تقرير المجلس ، فإن المجلس ، عندما أوصى بزيادة نسبة الاشتراك إلى ٢٣,٧ في المائة ، لم يكن غافلا عن قرار الجمعية العامة ٣٢٢/٤٢ المتعلق باستصواب تغادي تقرير زيادات أخرى في نسبة الاشتراك ؛ كما أخذ في الحسبان التحسن الطفيف في الوضع الاكتواري للصندوق منذ التقييم الذي جرى في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ . بيد أن المجلس في الفقرة نفسها "أعاد تأكيد توصيته السابقة التي أيدتها لجنة الاكتواريين ، ومؤداها أن الصندوق يحتاج إلى نسبة اشتراك تبلغ ٢٤ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي كي تتوافر لنظام المعاشات التقاعدية مقومات الاستمرار السليم" . وفي الوقت نفسه ، وكما ذُكر في الفقرة ٦٦ ، "وافق المجلس على الاستمرار في رصد الحالة الاكتوارية للصندوق عن كثب" وفي حالة ظهور فوائض أو حالات عجز في المستقبل ، "سوف ينظر المجلس بنفس روح التعاون القائمة بين الأطراف المعنية ، في اتخاذ تدابير مناسبة" .

١٠ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما برأي المجلس كما ورد في الفقرة ٦٧ ، الذي مؤداه "أن تاريخ سريان تنفيذ التدابير الواردة في المجموعة ينبغي أن يكون في أقرب وقت ممكن ، ويفضَّل أن يكون ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، على أن لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١" ، لأن التأخر في اتخاذ التدابير العلاجية يتمخض عن حدوث زيادات اضافية في الخلل .

١١ - وتقدَّر الآثار المالية المترتبة عن زيادة الاشتراكات بنسبة ١,٢ في المائة (من ٢٣,٥ إلى ٢٣,٧ في المائة) بالنسبة لجميع المنظمات بـ ١٧,٢ من ملايين الدولارات سنويا ؛ وتبلغ التكلفة الاضافية بالنسبة لجميع المشتركين ٨,٦ من ملايين الدولارات . وكما ذُكر في الفقرة ٦٨ من تقرير المجلس ، فإن "تلك التقديرات تستند إلى مجموع الأجر السنوي الداخل في حساب المعاش التقاعدي البالغ ١٥١ ٢ مليون دولار بالنسبة لـ ٠٠٦ ٥٤ من المشتركين في الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨" . وردا على الاستفسارات ، أُبلغت اللجنة أن الآثار المالية المترتبة في الميزانية العادية للأمم المتحدة على تنفيذ المجموعة ، تبلغ في مجموعها ٨ ملايين دولار تقريبا لفترة السنتين .

١٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية ، على أساس المعلومات المقدمة اليها ، وفي ضوء ما ذُكر في الفقرتين ٨ و ١٠ أعلاه ، بالموافقة على المجموعة على أن يبدأ تنفيذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

ثانيا - استثمارات الصندوق

١٣ - نوقشت ادارة استثمارات الصندوق في الفقرات من ٦٩ إلى ٧٨ من تقرير المجلس ، وفي التقرير السنوي للأمين العام بشأن هذا الموضوع الوارد في الوثيقة A/C.5/44/6 . وبلغ مجموع القيمة السوقية لأصول الصندوق في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٩ كما ورد في كلا التقريرين ، ٦٣٢ ٧ مليون دولار ، أي بزيادة قدرها ٤٠٣ ملايين دولار عما كان عليه المجموع في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ . وبلغ عائد الاستثمار لهذه السنة ما نسبته ٥,٩ في المائة ، وهو يمثل ، بعد تعديله لمراعاة التضخم ، معدلا "حقيقيا" للعائد قدره ٠,٩ في المائة . ووفقا لما ذكره الأمين العام ، أنه بالنظر "لعدم استقرار الأسواق المالية وأسعار الصرف طوال السنة قيد الاستعراض ، يمكن النظر إلى العائد الذي حققه الصندوق على أنه مرضٍ وجيد بالمقارنة بصناديق معاشات تقاعدية أخرى" (A/C.5/44/6 ، الفقرة ٦) .

١٤ - وأشار المجلس في الفقرة ٧٧ من تقريره ، إلى أن الجهود التي تم الشروع بها منذ سنتين والرامية إلى "توسيع الإطار الاستشاري المؤسسي بغية تزويد الصندوق بخدمات استشارية وخدمات أمناء عالمية وشبكة خدمات استشارية وخدمات أمناء محلية" . ونتيجة لهذا ، يجري الآن تنفيذ ترتيبات جديدة من أجل تزويد الصندوق بخدمات استشارية وخدمات أمناء عالمية . وفي هذا السياق ، تلاحظ اللجنة الاستشارية بأنه تم توقيع عقدين منفصلين أحدهما للخدمات الاستشارية العالمية والآخر لخدمات الأمناء العالمية ، وقد وقعهما الأمين العام و "شركة التعهدات الاستئمانية الدولية" (Fiduciary Trust Company International) ، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وتلاحظ اللجنة أيضا من الفقرة ٧٧ من تقرير المجلس ، أنه "يجري الآن إنشاء شبكة عالمية من الأمناء الفرعيين على الصعيدين المحلي والاقليمي" .

١٥ - وسعت اللجنة الاستشارية إلى الحصول على معلومات إضافية فيما يتعلق بالترتيبات الجديدة التي ستترتب عليها ، كما هو موضح أدناه ، آثار مالية وإدارية . ووفقا لما ذكره ممثلو الأمين العام ، تم اتخاذ قرار بتعديل الترتيبات السابقة في أعقاب مشورة قانونية مفادها أنه ينبغي تنويع الترتيبات المتعلقة بالأمناء وأنه ينبغي أن لا يكون هناك بعد الآن أمين عالمي واحد . وعلاوة على ذلك ، سوف تنفّذ تدابير اضافية لتقليل المخاطر الناجمة عن الخسارة أو العجز من جانب الأمين أو الأمين الفرعي . وتقوم "شركة التعهدات الاستئمانية الدولية" ، بموجب الترتيبات الجديدة ، بإسداء المشورة العالمية إلى الأمين العام فيما يتعلق

باستثمارات الصندوق . وتعمل شركة التعهدات هذه ، بمقتضى أحكام عقدها المتعلق بخدمات الأمناء العالمية ، بوصفها أمينا عالميا . إلا أن دور شركة التعهدات الاستئمانية الدولية على الصعيد الايداعي الإقليمي سوف يتقلص حالما يتم التعاقد مع أمناء اقليميين ووطنيين . وقد تم إبلاغ اللجنة الاستشارية أيضا أن إنشاء شبكة من الأمناء الفرعيين ينطوي على مرحلتين ، إلا أنه لا يمكن إتمام هذه العملية ، كما هو موضح في الفقرات من ٢٩ إلى ٣١ أدناه ، إلا بعد أن يتم تعيين عدد كاف من الموظفين في دائرة ادارة الاستثمارات وتزويدها بالمعدات الكافية لدعم ومراقبة شبكة الأمناء الفرعيين .

ثالثا - المصروفات الادارية

ألف - التقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

١٦ - تقل التقديرات المنقحة البالغة ٤٠٠ ٥٨٢ ٣٢ دولار لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ ، بمبلغ ٠٠٠ ٢٩٥ دولار عن التقديرات التي ووفق عليها مبدئيا والتي تبلغ ٤٠٠ ٨٧٧ ٣٢ دولار . وكما هو موضح في الجدول ١ من المرفق السادس من تقرير المجلس ، يشتمل النقصان الصافي البالغ ٠٠٠ ٢٩٥ دولار على زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٧٦ دولار في التكاليف الادارية يقابلها نقص مقداره ٠٠٠ ٧٧١ دولار في التكاليف الاستثمارية .

١٧ - ويرد بيان مفصل بالاحتياجات المخفضة للتكاليف الاستثمارية في الفقرة ١٣٤ من تقرير المجلس . ويتعلق معظم النقصان ، كما هو مبين في التقرير بانخفاض الرسوم الاستشارية عما كان متوقعا بسبب الانخفاض الذي حدث في القيمة السوقية لاستثمارات الصندوق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ . وتشتمل الزيادة الصافية البالغة ٠٠٠ ٤٧٦ دولار في النفقات الادارية على زيادة قدرها ٠٠٠ ٤٩٦ دولار للوظائف الشابتة . وكما هو مذكور في الفقرة ١٣٣ ، تجاوزت النفقات الفعلية في عام ١٩٨٨ في إطار هذا الوجه من وجوه الانفاق التقديرات الأولية في عام ١٩٨٨ بمبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار ، ومن المقدّر أن تتجاوز النفقات الفعلية في عام ١٩٨٩ التقديرات الأولية بمبلغ اضافي قدره ٠٠٠ ٢٩٦ دولار . وفي هذا السياق تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣٣ من التقرير بأن "متوسط تكلفة الأجر للموظف من فئة الخدمات العامة في أمانة الصندوق تزيد عن التكاليف القياسية المستخدمة بالنسبة لمثيله في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة" . وبالتالي فإن المبلغ المدرج في الميزانية في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ هو مبلغ غير كافٍ .

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التقديرات المنقحة .

باء - تقديرات فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

١٩ - يبلغ مجموع تقديرات المصروفات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ مبلغا صافيا قدره ٤٠٠ ٥٧٣ ٣٠ دولار ، وتشمل مبلغ ٤٠٠ ٢٥٩ ١٠ دولار للتكاليف الادارية ومبلغ ٠٠٠ ٣١٤ ٢٠ دولار للتكاليف الاستثمارية . ويرد في الجدول ٣ من المرفق السادس من تقرير المجلس ، مقارنة تفصيلية لهذه التقديرات مع الاعتمادات الأولية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . أما الملاك المقترح من الموظفين للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ فيرد في الجدول ٣ من المرفق نفسه .

٢٠ - وتتضمن تقديرات التكاليف الادارية التي تبلغ ٤٠٠ ٢٥٩ ١٠ دولار نموا في الموارد مجموعه ٢٠٠ ٦٥٤ ٢ دولار (بمعدلات عام ١٩٨٩) . وكما هو موضح في الجدول ٢ من المرفق السادس ، يشمل ذلك المبلغ زيادة غير متكررة قدرها ٠٠٠ ٣٧٥ ٢ دولار (٠٠٠ ٣٧٥ ١ دولار لتكاليف تجهيز البيانات و ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار لأثاث وتجهيزات المكاتب) ، وزيادة قدرها ٩٠٠ ٤٩٣ دولار لتكلفة الوظائف الثابتة والتكاليف العامة للموظفين ، يقابلها جزئيا انخفاض قدره ٨٠٠ ٢٦٥ دولار في المساعدة المؤقتة وتكاليف الموظفين المتصلة بها .

٢١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم النمو في التكاليف الادارية يتصل بتكاليف تعزيز الطاقة الادارية والتشغيلية لأمانة الصندوق . وكما هو مبين في تقرير المجلس ، أوصت دراسة أعدّها خبراء استشاريون بإجراء تحسينات في مجالات كثيرة . وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٤١ من تقرير المجلس ، أن الخبراء الاستشاريين "أكدوا على ضرورة تحسين دعم تجهيز البيانات ، وذكروا أن هذا سيكون له الأثر الأكبر على تحسين فعالية وكفاءة العمليات الحالية وسيضمن أن تتوفر لدى أمانة الصندوق الطاقة اللازمة لمعالجة التغييرات والنمو في المستقبل" .

٢٢ - ويتعلق النمو في الموارد البالغ ٩٠٠ ٤٩٣ دولار (بمعدلات عام ١٩٨٩) تحت بند الوظائف الثابتة والتكاليف العامة للموظفين بإضافة وظيفتين من الفئة الفنية (واحدة من رتبة ف - ٥ وواحدة من رتبة ف - ٤) ، وإعادة تصنيف وظيفتين من الرتبة ف -٢ إلى الرتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (من الرتبة الرئيسية) إلى رتبة أخرى ، وتحويل ثلاث من وظائف المساعدة المؤقتة (واحدة من رتبة ف - ٣ واثنتان من فئة الخدمات العامة) إلى ثلاث وظائف ثابتة من فئة الخدمات العامة .

وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤٧ أن الموظَّفَين اللذين سيشغلان الوظيفتين الجديدتين "سيوفران الموارد من الموظفين والخبرة اللازمة للقيام بالعمل الداخلي الواسع النطاق المتعلق بتصميم وتنفيذ نظام متكامل جديد للحاسبات الالكترونية ، والاحتفاظ بالنظم الموجودة واستكمالها بشكل متزامن لبعض الوقت" . ونتيجة لهذه الطلبات ، التي لا يوجد لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض عليها ، سوف يبلغ مجموع عدد الوظائف الثابتة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، ٩٢ وظيفة (٣٠ من الفئة الفنية و ٦٢ من فئة الخدمات العامة) ، أي بزيادة ٥ وظائف ثابتة (وظيفتان من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة) على المجموع البالغ ٨٧ وظيفة للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ .

٢٣ - وكما يتبين من الجدول ٢ من المرفق السادس من تقرير المجلس ، فإن النمو في الموارد البالغ ٠٠٠ ٣٧٥ ١ دولار (بمعدلات عام ١٩٨٩) لتجهيز البيانات يتألف من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار لاقتناء المعدات و ٠٠٠ ١٢٥ ١ دولار للخدمات التعاقدية . وكما جاء ايضاحه في الفقرتين ١٤٨ و ١٤٩ ، يتصل هذا النمو جزئيا بتكلفة البدء في مشروع استبدال نظام الحاسبة الالكترونية الحالي (٠٠٠ ٩٧٥ دولار) . وتأمل اللجنة الاستشارية أن تبذل كافة الجهود لتأمين تنفيذ النظام الجديد في الوقت المناسب وعلى أساس منسق ، وتطلب في هذا المجال إدراج تقرير مرحلي عن التنفيذ في تقرير المجلس المقبل .

٢٤ - كما يتصل النمو الصافي في الموارد وقدره ٠٠٠ ٣٧٥ ١ دولار لتجهيز البيانات بعملية تحويل السجلات المطبوعة إلى نظام الاقراص الضوئية (٠٠٠ ٤٠٠ دولار) . وقد لاحظت اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٤٩ أن هذا المبلغ سيغطي تكاليف متعاقد خارجي لإنجاز هذا المشروع خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٢٥ - وكما نوقش في الفقرة ١٥٢ ، اقترحت الامم المتحدة أن تُدخل أمانة الصندوق نظام محطات العمل القياسية كوسيلة لتحسين بيئة العمل واستخدام المساحة المحدودة المتاحة بطريقة أكثر كفاءة ؛ وقدرت الامم المتحدة كلفة البناء والاثاث اللازمين لمثل هذه المحطات في أمانة الصندوق بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولارا (بمعدلات عام ١٩٨٩) .

٢٦ - وتشارك اللجنة الاستشارية ما أعرب عنه المجلس من قلق في الفقرة ١٤٥ من تقريره إزاء عدم كفاية التجهيزات المقدمة لأمانته . بيد أن اللجنة الاستشارية تشك فيما إذا كانت الاقتراحات الواردة في الفقرة ١٥٢ ، أي استخدام نظام محطات العمل القياسية ستعالج المشكلة كما يجب وتوفي باحتياجات الأمانة من التجهيزات في المدى

الطويل . وترى اللجنة أنه ينبغي تحليل احتياجات الصندوق الفعلية من المساحة واقتراح حلول بديلة قبل اعتماد أي حل . وان اللجنة ، إذ تتقدم بهذه التوصية ، تؤكد أنها لا تعترض على إنفاق مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار في حد ذاته ، ولكن تؤمن أنه يمكن استخدام الأموال استخداما رشيدا بدرجة أكبر كجزء من مشروع طويل الأجل محدد جيدا .

٢٧ - ويشمل التقدير البالغ ٠٠٠ ٣١٤ ٣٠ دولار المطلوب لتكاليف الاستثمار في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ نمواً في الموارد (بمعدلات عام ١٩٨٩) قدره ٤٠٠ ٤٣٢ ٣ دولار ويتألف من ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ دولار لأجور الخدمات الاستشارية وخدمات الأمناء ، و ٦٠٠ ٥٥٢ دولار لتكلفة تجهيز البيانات ، و ٠٠٠ ٤٤٢ دولار للوظائف الشابتة والتكاليف العامة للموظفين (المرفق السادس ، الجدول ٣) .

٢٨ - وتقدَّر أجور الخدمات الاستشارية وخدمات الأمناء على حد سواء في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ١٦ دولار وتشمل نموا في الموارد (بمعدلات عام ١٩٨٩) قدره ٠٠٠ ٣٠٠ ٢ دولار . وأبلغت اللجنة الاستشارية أن ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من هذا المبلغ يمثل رصد اعتماد لنمو السوق . ويتصل مبلغ مليوني دولار الباقي بنظام الأمناء الفرعيين الجديد الذي أُدخل للأسباب التي نوقشت في الفقرتين ١٤ و ١٥ أعلاه . وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مبلغ المليوني دولار هذا ، المقيد الآن بوصفه مصاريف يتكبدها الصندوق لأنه يتصل بخدمات الأمناء ، كان مشمولا في الماضي بتكلفة المعاملات التي يدفعها الصندوق لطرف وسيط يجري مقاصة للمعاملات التي تمارسها شبكته المؤلفة من مصارف أمناء فرعية إقليمية ومحلية . وجدير بالذكر أن رسوم المعاملات لم تدرج في الميزانية ، وإنما أثَّرت على معدل العائد للصندوق . ولما كان سيتاح للصندوق الوصول مباشرة إلى شبكة أمنائه ، فسوف تلغى تكلفة المعاملات التي كانت تُدفع للوسيط في الماضي . كما أن تقدير رسوم الأمناء الفرعيين بمبلغ مليوني دولار لا يمثل بالضرورة تكلفة إضافية يتكبدها الصندوق لأن معدل العائد لا بد وأن يزيد بعد إلغاء رسوم المعاملات .

٢٩ - ويتضمن النمو في الموارد البالغ ٦٠٠ ٥٥٢ دولار (بمعدلات عام ١٩٨٩) من أجل تجهيز البيانات ، تكاليف غير متكررة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار من أجل اقتناء معدات وبرامج جديدة للحاسبة الالكترونية لدعم عمليات الصندوق المتعلقة بإدارة النقدية والمعاملات . وللتمكين من إجراء عمليات فعالة لرصد وتقييم ومراقبة الأنشطة التي تقوم بها شبكة الأمناء والأمناء الفرعيين ، يقترح كذلك تعزيز عمليات ادارة النقدية

والمعاملات بإنشاء ست وظائف اضافية (اثنتان من الرتبة ف - ٣ وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة) . وبإضافة الوظائف المذكورة أعلاه ، سوف تتألف وحدة عمليات المعاملات من وظيفتين من الفئة الفنية وست وظائف من فئة الخدمات العامة ؛ وسوف تتألف وحدة عمليات ادارة النقدية من وظيفتين من الفئة الفنية ، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة .

٣٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التوقُّع الذي أعرب عنه المجلس في الفقرة ١٥٩ من تقريره ومؤداه "أن تزيد ، بداية من عام ١٩٩١ ، الوفورات التقديرية في تكاليف المعاملات والتي تبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار سنويا عن التكاليف الاضافية للوظائف الست" . وكما أُوضح أعلاه ، تتعلق هذه الزيادة بإلغاء رسوم المعاملات التي تدفع للبنك الوسيط ، وبخفض تقدير أجور الخدمات الإشرافية للأمناء الفرعيين . وقد زودت اللجنة الاستشارية ، بناء على طلبها ، بتحليل للوفورات التقديرية ؛ وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد ، وبعد أخذ جميع العوامل في الاعتبار ، بما في ذلك الوظائف الاضافية ، ونظام الحاسبة الالكترونية ، وأجور الخدمات الإشرافية للأمناء الفرعيين (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه) ، أن مجموع الوفورات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ سيبلغ قرابة مليون دولار . وستصل الوفورات السنوية بعد ذلك إلى قرابة ٠٠٠ ٧٥٠ دولار .

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة بالإضافة إلى الموارد اللازمة لتجهيز البيانات . ونظرا لحجم الصندوق ونطاق عملياته ، من الأساسي أن تزوَّد الوحدات المذكورة أعلاه تزويدا كافيا بالموظفين وأن تكون قادرة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال تجهيز البيانات . وترى اللجنة أن إدخال التكنولوجيا المناسبة أمر حاسم ، لا سيما بسبب الترتيبات الجديدة التي يجري إعمالها إزاء إنشاء شبكة للأمناء الفرعيين المحليين والاقليميين على النطاق العالمي ، وما ينتج عن هذا من زيادة في المعلومات التي يتعين تجهيزها . ولهذا السبب ، تحث اللجنة على أن يبذل كل جهد لتنفيذ النظام الجديد للحاسبة الالكترونية في الوقت المناسب وبطريقة منسقة . كما تعتقد اللجنة أنه ينبغي أن يتم بشكل مستمر ومدقق ، رصد حالة التزويد بالموظفين ، من حيث أعداد الموظفين ورتبهم على السواء .

٣٢ - وكما أشير في الفقرة ١٦٠ من تقرير المجلس ، تتعلق الزيادة في الموارد تحت بند تكاليف الوظائف الثابتة والتكاليف العامة للموظفين أيضا بعملية إعادة التصنيف المقترحة لإحدى وظائف الخدمات العامة (من الرتب الأخرى) إلى الرتبة الرئيسية . وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذا الطلب .

٣٣ - ورهناً بملاحظاتها الواردة في الفقرات ٢٣ و ٢٦ و ٣١ أعلاه ، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مبلغ ٤٠٠ ٥٧٣ ٣٠ دولار لتغطية المصروفات التي يتحملها الصندوق في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

رابعا - البيانات المالية للصندوق وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٣٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٢٦ و ١٢٧ من تقرير المجلس أن المجلس فحص البيانات المالية وما يتصل بها من بيانات عن عمليات الصندوق لسنة ١٩٨٨ المنتهية (المرفق الثاني) ووافق عليها ، وأن المجلس أحاط علما بتقرير مجلس مراجعي الحسابات (المرفق الثالث) . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن عددا من الملاحظات ، لا سيما المتعلقة بالترتيبات التعاقدية مع شركة التعهدات الاستئمانية الدولية (انظر المرفق الثالث ، الفقرات ٣٩ - (٤) قد أبطلتها الترتيبات الجديدة حسبما نوقش أعلاه . كما تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من الجهود التي بذلت لتحصيل مُستردَّات الضرائب السابق اقتطاعها ، لم تنخفض المستردَّات الضريبية المعلَّقة سوى بنسبة ٤,٧ في المائة فقط ، وأن مجموع المستردَّات المعلَّقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بلغ ٥,٩١ مليون دولار .

خامسا - مسائل أخرى

٣٥ - أحاطت اللجنة الاستشارية علما بعدد من المسائل الأخرى التي ناقشها المجلس ، بما فيها مسائل الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وما يترتب عليه من معاشات تقاعدية للموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا (الفقرات ٨٠ - ٩٥) ، بالإضافة إلى الموظفين من فئة الخدمات العامة وموظفي الفئات الأخرى المعينين محليا (الفقرات ٩٦ - ١٠٥) .

٣٦ - وتوافق اللجنة الاستشارية على التوصية الواردة في الفقرة ١٦٤ من تقرير المجلس بأن يؤذن للمجلس بالمساهمة بمبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لصندوق الطوارئ في فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . كما توافق اللجنة على اقتراح المجلس الوارد في الفقرة ١٦٩ بتعديل المادة ٣٦ (ج) من النظام الأساسي للصندوق للنص على أن يبدأ استحقاقات الولد المعوق في نفس الوقت الذي تدفع فيه استحقاقات التقاعد المبكر . وفيما يتصل بهذا ، تلاحظ اللجنة في نفس الفقرة أن "التكاليف الاكتوارية المتعلقة بها ستكون تافهة بسبب العدد المحدود للحالات المذكورة" . ويرد نص التعديل المقترح في المرفق الحادي عشر من تقرير المجلس .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٩ (A/44/9) .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٩ (A/43/9) ، الفقرات ١٠ - ٥٥ .

- - - - -